

## وثيقة معلومات المشروع (PID)

### المرحلة المفاهيمية

أغسطس/آب، 2016

رقم التقرير: AB7862

اسم العملية	القرض البرنامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية المعني بإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الأردن
القطاع	قطاع الطاقة العام (65 في المائة)؛ قطاع المياه العام، والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (35%)
مُعرف العملية	P160236
أداة الإقراض	تمويل سياسات التنمية
الجهة المقترضة/الجهات المقترضة	وزارة المالية
الهيئة المنفذة	
تاريخ اعداد وثيقة معلومات المشروع	27 يونيو/حزيران 2016
التاريخ المتوقع لإجازة التقييم	22 سبتمبر/أيلول 2016
التاريخ المتوقع للحصول على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين	1 ديسمبر/كانون الأول 2016
قرار الاستعراض المؤسسي	عقب الاستعراض المؤسسي، تم اتخاذ القرار للمضي قدماً في الاعداد للعملية

### أولاً. القضايا الإنمائية الرئيسية والأساس المنطقي لمشاركة البنك

1. تهدف العملية المقترحة البالغة 250 مليون دولار أمريكي - وهي الثانية في سلسلة برنامجية لإثنين من عمليات سياسات التنمية - إلى دعم برامج الإصلاح المالي والسياسات التي تضطلع بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (الحكومة) في قطاعي الطاقة والمياه. سوف تضمن هذه العملية استمرار تنفيذ إصلاحات قطاعي الطاقة والمياه المخطط لها في إطار القروض المقدمة لأغراض سياسات التنمية البرنامجية لمساعدة الأردن في تحقيق الاستدامة والسلامة المالية على المدى المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن العملية تتوافق تماماً مع رؤية الأردن 2025 التي تدعو إلى تحقيق الاعتماد على الذات والاستقرار المالي من خلال تعزيز الاستدامة المالية والإنتاجية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يدعم برنامج السياسات الخاص بالعملية الأهداف الرئيسية لإطار الشراكة القطرية (CPF) الخاص بالبنك للسنوات المالية 2017 -

2022، قيد الإعداد حالياً، للأردن. يركز إطار الشراكة القطرية على تحسين إدارة قطاعي المياه والطاقة، والتي ما زالت تعد استراتيجية بالنسبة لتعزيز وتحسين تقديم الخدمات، والنمو الاقتصادي، والانضباط المالي وتمتية القطاع الخاص، مساهمة بذلك في تحقيق الهدفين المزدوجين لمجموعة البنك الدولي وهما الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

2. **تباطأ الاقتصاد في الأردن في عام 2015، ويرجع ذلك في الأساس إلى آثار التداعيات الأمنية، مما استلزم من الحكومة الشروع في برنامج جديد لتصحيح أوضاع المالية العامة والنمو الاقتصادي.** تعثرت الأردن في التصدي لعدد من الصدمات الخارجية بعد الأزمة المالية العالمية، لا سيما انقطاع إمدادات الغاز من مصر والتدفق الهائل للاجئين السوريين التي أسفرت عن معدل نمو سنوي متوسط نسبته 2.7 في المائة. وعلى الرغم من الإستئناف المطرد للنمو الاقتصادي منذ 2010 (بدعم من اتفاق الاستعداد الائتماني من صندوق النقد الدولي) إلى 3.1 في المائة في 2014 والأداء الأفضل من قبل شركة الكهرباء الوطنية في عام 2015، تجلت بعض مخاطر التداعيات الإقليمية في عام 2015 مما أدى إلى انخفاض النمو إلى 2.4 في المائة في عام 2015، وزيادة اتساع فجوة المخرجات في الأردن. نتيجة لذلك، زاد الدين العام إلى 93.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام 2015. نتيجة لذلك، طلبت الحكومة استخدام المرفق الموسع للصندوق<sup>1</sup> (EFF) الخاص بصندوق النقد الدولي للفترة 2016-2019. ونظراً لبطء النمو الاقتصادي، والاختلالات المالية والخارجية، من الأهمية بمكان بالنسبة للأردن أن تواصل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات السياسات لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة الضغوط المالية الناجمة عن قطاعي الطاقة والمياه. ولذلك، فإن تحسين السلامة المالية لكلا القطاعين والاستفادة من مكاسب الكفاءة على المدى القصير والمتوسط من شأنه أن يقلل العبء المالي لتلك القطاعات على الموارد العامة في الأردن مع استدامة النمو الاقتصادي.

### ثانياً. الهدف (الأهداف) المقترحة

3. الهدف من العملية المقترحة هو تحسين السلامة المالية وزيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه.

### ثالثاً. الوصف الأولي

4. تم بناء العملية المقترحة على الركيزتين الأصليتين لقرض سياسات التنمية البرنامجي مع التركيز على: (أ) تحسين السلامة المالية لقطاعي الكهرباء والمياه؛ و (ب) زيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه بهدف الحد من العبء المالي الذي تشكله هذه القطاعات، مع ضمان تحقيق وفورات في التكاليف متوسطة إلى طويلة الأجل. وستدعم بالتالي الركيزة الأولى، خطة الحكومة للحفاظ على استرداد التكاليف في قطاع الكهرباء من خلال الموافقة على السياسات الرامية إلى تعزيز لوائح تعرفه الكهرباء مع المرور السليم من خلال الآليات لتجنب تجربة صدمات أسعار الوقود خلال 2011-

<sup>1</sup> يتبع هذا المرفق الموسع للصندوق نجاح إنجاز اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) في أغسطس/ آب، 2015 الخاص بصندوق النقد الدولي (IMF) الذي دعم برنامج ضبط أوضاع المالية العامة الذي ساعد على تحقيق الاستقرار وتحسين الثقة في إطار الاقتصاد الكلي للأردن خلال الفترة 2015-2012.

2014. وستدعم السياسات في إطار الركيزة الأولى أيضاً جهود الحكومة لاستعادة الجدارة الائتمانية لشركة الكهرباء الوطنية من خلال تنفيذ خطة لإدارة الدين العام متعددة السنوات للتعامل مع الديون المتركمة البالغة 5.2 بليون دينار أردني. علاوة على ذلك، ستكفل الركيزة الأولى التنفيذ المستدام لبرنامج الحكومة في قطاع المياه لزيادة كفاءة جمع الرسوم والزيادات في التعرفه وغيرها من التدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات لتحسين الأداء المالي لقطاع المياه. وستدعم الركيزة الثانية السياسات الرامية إلى الحفاظ على التجربة الناجحة التي تحققت في الأردن منذ عام 2015 في تنويع توليد الوقود والطاقة من خلال تنفيذ استراتيجية إمدادات الوقود على المدى المتوسط في الأردن. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الحفاظ على حصة مستهدفة لإمدادات الغاز في توليد الطاقة ووضع لوائح جديدة لزيادة الشفافية في مجال تنمية الطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية لشركة الكهرباء الوطنية لإدماج الحصة الكبيرة من الطاقة المتجددة قيد التطوير في شبكة الكهرباء. وسوف تساعد الركيزة الثانية للعملية أيضاً في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية في بيئة تعاني بشدة من شحة المياه، بينما ترفع مستوى كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المياه باعتباره إجراءً هاماً للحد من تكلفة المياه في البلاد.

5. أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بالقرض المقدم لأغراض سياسات التنمية. من بين 11 برنامجاً مقترح تم تفعيلهم، تم بالفعل حالياً تنفيذ ثمانية:

#### • تحسين السلامة المالية لقطاعي الكهرباء والمياه

- توافق هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن (EMRC) على لوائح التعرفه الجديدة للحفاظ على استرداد التكاليف مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة المستهلك على تحمل التكاليف
- مجلس الوزراء يقر وينفذ خطة إدارة الديون المتعددة السنوات لشركة الكهرباء الوطنية
- وزير المياه والري يوافق على التدابير الرامية إلى زيادة إيرادات القطاع لتعزيز استرداد التكاليف<sup>2</sup> وفقاً للمعيار الهيكلي- خطة العمل للحد من خسائر قطاع المياه" بتاريخ آب/أغسطس، 2013.

#### • زيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه

- تضع شركة الكهرباء الوطنية وتنفذ استراتيجية إمدادات الوقود لزيادة حصتها من إمدادات الغاز لتوليد الطاقة
- تصدر وزارة الطاقة والثروة المعدنية اللوائح اللازمة لتنفيذ لوائح الاقتراح المباشر وتنشئ غرفة للبيانات العامة لتنمية الطاقة المتجددة من أجل تحسين الشفافية
- تنفذ شركة الكهرباء الوطنية في مركز المراقبة والتوزيع إجراءات التشغيل الخاصة بها الرامية إلى إدماج موارد الطاقة المتجددة في شبكة نقل الكهرباء وفقاً لدليل عمليات مركز المراقبة والتوزيع

<sup>2</sup> يعني استرداد تكاليف التشغيل والصيانة في هذه الحالة استرداد تكاليف التشغيل والصيانة على النحو الذي قامت بقياسه وزارة المياه والري والذي يغطي سلطة المياه الأردنية وشركات المياه.

- يعمل اثنان على الأقل من نوافذ تمويل صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة الخاص بالأردن مع وجود مدراء النوافذ، ويتم إصدار التقارير السنوية لصندوق الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة الخاص بالأردن
- يتم وضع اللمسات الأخيرة على برنامج متعدد السنوات للحد من خسائر الشبكة المتفق عليه بين هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن وشركات التوزيع مع أهداف خفض الخسائر السنوية وهو حالياً قيد التنفيذ
- لدى وزارة المياه والري اعتماداً لبند في الميزانية مخصص يكفي لتنفيذ أنشطتها المعنية بكفاءة استخدام الطاقة المخطط لها على النحو المنصوص عليه في سياسات كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة لقطاع المياه.
- وزير المياه والري يوافق على سياسة المياه البديلة
- لدى وزارة المياه والري اعتماداً مخصص لبند في الميزانية كافي لتنفيذ الإجراءات المخطط لها لتعظيم الاستفادة من مواردها المائية على النحو المنصوص عليه في سياسات استغلال المياه السطحية والمياه البديلة لقطاع المياه.

#### رابعاً. الفقر والآثار الاجتماعية وجوانب البيئة

##### الفقر والآثار الاجتماعية

6. بينما تبين الأرقام الرسمية الأخيرة أن 14.4 في المائة من سكان الأردن يعيشون في فقر، يتعرض الجزء الأكبر من أدنى الطبقات 40 في المائة لخطر الفقر العابر والموسمي (مع نحو 33 في المائة من السكان في الأردن يعانون من الفقر ثلاثة أشهر في السنة على الأقل). قد تلحق السياسات المقترحة الضرر بالفقراء والضعفاء. وسوف تزيد الإجراءات في إطار الركييزة 1 التعرفات لخدمات الطاقة والمياه، والتي سوف تؤدي إلى زيادة تكلفة الخدمة بالنسبة للمستهلكين. من المرجح أن يكون للمكاسب المتحققة في الكفاءة في إطار الركييزة 2 تأثير إيجابي حيث أنها تؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف، وبالتالي تقليل حجم أي زيادات لازمة في التعرفة. وتشمل أيضاً هياكل التعرفات في هذين القطاعين استخدام الإعانات المتبادلة التي تقلل من التأثير على المستهلكين الذين يستخدمون طاقة ومياه أقل. وأثناء إعداد القرض المقدم لأغراض سياسات التنمية، سيتم إجراء تحليل الفقر وآثاره الاجتماعية لتقييم الآثار الضارة المحتملة للإصلاحات المقترحة، وعند الاقتضاء، تقييم تدابير التخفيف المحتملة للفقراء والضعفاء. كانت الحكومة قادرة على التخفيف من أثر القضاء على إعانات الوقود في 2012 عن طريق إدخال برنامج تحويلات النقدية للتعويض عن الوقود والذي قدم تحويلات نقدية إلى الأسر المعيشية خلال فترة ارتفاع أسعار النفط. يمكن للحكومة استخدام آلية تعويض مماثلة للتخفيف من الآثار السلبية لتعديلات تعرفة الطاقة والمياه الناجمة عن إجراءات السياسات التي يتعين اتخاذها بموجب قرض سياسات التنمية الثاني. وأخيراً، تقوم الحكومة أيضاً بوضع سجل وطني موحد معمول به، والذي عند تنفيذه بالكامل، سيؤدي إلى تحسين كفاءة تقديم التحويلات النقدية للتخفيف من أي أثر لإصلاحات تعرفات الكهرباء والمياه في المستقبل، من بين أهداف أخرى.

##### الآثار البيئية

7. من غير المرجح أن يكون لتنفيذ إجراءات السياسات التي يدعمها قرض سياسات التنمية المقترح تأثيراً كبيراً على البيئة، والغابات والموارد الطبيعية. فإن العديد من الإجراءات السابقة سوف تفيد البيئة. ومن المرجح أن تساعد عملية

إصلاح التعريفات المدعومة في إطار الركيزة الأولى في الحد من الطلب على المياه والطاقة مما يؤدي إلى تدهور بيئي أقل، بما في ذلك خفض معدلات الاستغلال المفرط للمياه الجوفية. وسوف يقوم برنامج مكاسب الكفاءة في إطار الركيزة الثانية الذي يعزز كفاءة استخدام الطاقة، ونمو الطاقة المتجددة، والتوسع في استخدام الغاز في توليد الطاقة (بدلاً من الوقود الثقيل والديزل) بخفض انبعاثات الكربون. قد يسفر الاستغلال الأمثل لاستخدام المياه السطحية أيضاً عن استخدام أكثر استدامة للموارد المائية الشحيحة، كما أن اعتماد سياسة المياه البديلة وإعادة استخدام المياه سوف يزيد من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وبالتوازي مع هذه السياسة، يجري حالياً تعديل المواصفات والمعايير الحالية لمياه الصرف الصحي المعالجة، ويُتوقع أن تتطابق مع شروط منظمة الصحة العالمية للمعايير البيئية ومعايير السلامة الصحية لإعادة الاستخدام في المناطق التي توجد فيها فجوات حالية.

8. تجدر الإشارة إلى أن السياسات واللوائح البيئية المعمول بها في الأردن. ينبغي أن يمتثل إعداد المشروع لمتطلبات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في البلاد. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أحرزت الحكومة خطوات كبيرة في مجال إدماج الاستدامة البيئية في المشروعات، ابتداءً من قانون حماية البيئة رقم 1 لعام 2003، ثم لوائح تقييم الأثر البيئي (EIA) لعام 2005. وقد حددت لائحة تقييم الأثر البيئي رقم 37، والتي تمت الموافقة عليها في عام 2005، بوضوح عملية ومتطلبات تقييم الأثر البيئي وأنشأت هياكل الفحص، والاستعراض والرقابة من أجل التنفيذ؛ وذلك تحت الإشراف العام لمديرية تقييم الأثر البيئي في وزارة البيئة.

#### خامساً. التمويل المؤقت

(مليون دولار أمريكي)

0.00  
250.00

250.00

المصدر:

الجهة المقترضة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الجهة المقترضة / الجهة المتاقية

الأخرون

المجموع

#### سادساً. جهات الاتصال

##### البنك الدولي

جهة الاتصال: كارولين فان دن بيرغ

المسمى الوظيفي: كبير الخبراء الاقتصاديين في قطاع المياه

هاتف: 473-8121 (202)

البريد الإلكتروني: cvandenberg@worldbank.org

الموقع: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

جهة الاتصال: ميكول باتيا  
المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي أول في قطاع الطاقة  
هاتف: (202) 473-0957  
البريد الإلكتروني: mbhatia@worldbank.org  
الموقع: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

#### الجهة المقترضة

جهة الاتصال: سعادة الدكتور صالح الخرابشة  
المسمى الوظيفي: أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي  
البريد الإلكتروني: saleh.kh@mop.gov.jo

سابقاً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop  
The World Bank  
1818 H Street, NW  
Washington, D.C. 20433  
Telephone: (202) 458-4500  
Fax: (202) 522-1500  
Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>